

حادثة ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 وبداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي

أ/ معمر لعاب

قسم التاريخ - جامعة تلمسان

تقديم:

قد يتبادر للقارئ ومنذ الوهلة الأولى، حسب العنوان الذي اخترناه لهذا المقال، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها اهتمام بمنطقة المغرب العربي قبل أزمة ساقية سيدي يوسف 1958، بل العكس من ذلك تماما، فأمريكا كانت لها علاقات واهتمام بالمغرب العربي بعد ثورتها عام 1776¹ فمسألة اختيار هذا العنوان جاءت من قناعتين: الأولى تنطلق من النزعة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية ومنظورها للعالم بعد الحرب العالمية الثانية، فمن الثابت تاريخيا أن السياسة الخارجية الأمريكية منذ هذا التاريخ، قد تبنت مبدأ أساسيا لها وهو إحلال نفوذها محل النفوذ الأوروبي (الاستعمار الفرنسي (الإنجليزي)، الذي بدأ في التراجع والانحصر عقب ظهور موجة التحرر والكفاح السياسي في العالم الثالث، وعليه أصبحت المساعدات العسكرية والاقتصادية وسيلة جديدة لتوسع والاستعمار بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يصطلح على تسميته الاستعمار الجديد « New colonialisme ».

أما القناعة الثانية فتنتطق من التحول المفاجئ والتعاطي الإيجابي للولايات المتحدة الأمريكية مع قضايا المغرب العربي، ويظهر هذا بشكل جلي بعد أزمة ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 من خلال المساعدات المالية والعسكرية الهامة المقدمة لكل من تونس والمغرب وتغيير موقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القضية الجزائرية.

1/ الولايات المتحدة الأمريكية تغير موقفها من قضايا المغرب العربي.

لا يمكن فهم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، في منطقة المغرب العربي ألا بدراسة طبيعة ذلك الصراع، الذي ظهر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما سمي بالحرب الباردة، حيث أصبح من المستحيل التفاهم بين هذه الدول الكبرى، على المبدأ الأساسي الذي وضعوه في ميثاق الأمم المتحدة، فأصبحت الدول الغربية تتهم الاتحاد السوفياتي باستيلائه على دول أوروبا الشرقية، في هذه

1- يكفي لإبراز مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب العربي خلال هذه الفترة، العودة إلى ما كتبه الدكتور أبو القاسم سعد الله من مقالات وأخص بالذكر المقال المنشور في مجلة، المعرفة الجزائرية، العدد 15- 16- 1964، ص 25/6 تحت عنوان "الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية قبل الاحتلال الفرنسي" و ما ترجمه المرحوم الدكتور إسماعيل العربي لكتاب "راي ويل أروين" العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ش و ن ت، الجزائر، 1978.

الأثناء دخلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في أزمة حادة داخل مستعمراتها، بسبب حركات التحرر التي أصبحت تواجهها، وازدادت هذه الأزمة بروزا مع مطلع خمسينات القرن الماضي، وتؤكد هذا بعد هزيمة جيوش فرنسا في "ديان بيان فو"، والتي أدت "بمندايس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسية إلى إمضاء اتفاقيات جنيف التي كرست الهزيمة السياسية والعسكرية لفرنسا في الهند الصينية، التي ستنقل أثارها إلى دول المغرب العربي مع بداية حركة المقاومة سنة 1954 فشعوب المغرب العربي، بدأت تتحرك بفعل القضية التي كان يعيشها العالم العربي، حيث تجندت كل من تونس والمغرب لمقاومة تطور الحماية نحو السلطة المزدوجة، وازدادت مشاكل فرنسا في هذه المنطقة تأزما مع اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954.⁽¹⁾

ومن أجل القضاء عليها، راحت فرنسا ترمي بكل ثقلها العسكري في معاركها، ولما عجزت في مواجهتها، منحت تونس والمغرب الاستقلال عام 1956، وفق شروط الاتفاقيات المبرمة في هذا الإطار وهذا لتتفرغ للمشاكل الجزائري، وراح ساستها وقادتها العسكريون يفكرون في إنشاء حلف متوسطي، هذا المشروع تقدمت به حكومة "فليكس غايار" إلى البرلمان الفرنسي يوم 7 مارس 1958.⁽²⁾

فقد جاء على لسان غايار: "أن الحل الوحيد للمشاكل الذي يواجهنا هو تحقيق مجموعة فرنسا المغرب لقد آن الأوان، لتنظيم مع بلدان البحر المتوسط، محورا للدفاع المشترك يمتد من الشمال إلى الجنوب، وهذا المحور يعد تنمية طبيعية للحلف الأطلسي، وفي هذه المجموعة تستعد الجزائر الفرنسية مكانتها، بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الإدارية".⁽³⁾

إن مشروع حكومة غايار يتلخص في نقطتين أساسيتين هما:

- 1- إبرام اتفاق للتعاون الاقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء وهي ليبيا، تونس، المغرب الأقصى من جهة وبين فرنسا من جهة أخرى.
- 2- إبرام حلف دفاعي خاص بالحوض الغربي للبحر المتوسط، يشمل كل من إيطاليا، وإسبانيا إلى جانب فرنسا ودول شمال إفريقيا وتقحم فيه الجزائر رغما عنها، حتى تسكت كل الأصوات التي تؤيد الثورة خاصة في تونس وليبيا ومراكش.⁽⁴⁾

ولدعم هذا الطرح كان لا بد من الاستنجد كذلك بقوات الحلف الأطلسي، الذي أصبح يمد فرنسا بالمعدات الحربية المتطورة لمواجهة الثورة الجزائرية، التي اعتقد أنها حركة تحريرية ذات صلات بالاتحاد السوفياتي والشيوعية، لكن الواقع كان عكس ذلك فموقف الاتحاد السوفياتي، من القضية الجزائرية كان غامضا حتى سنة 1956، كان

القادة السوفييات يرغبون في وجود حكومة فرنسية، يشترك فيها الشيوعيون إلى جانب الاشتراكيين، على أمل أن يغيروا بذلك اتجاه فرنسا، الدائم من الولايات المتحدة الأمريكية وإضعاف الحلف الأطلسي.⁽⁵⁾

إن فشل هذه السياسة مع الحزب الاشتراكي الفرنسي، بالإضافة إلى الأزمة التي تركها العدوان الثلاثي على مصر، تسبب في تصليب الموقف السوفيياتي اتجاه الاستعمار الفرنسي، وأعلن المعسكر الشرقي، تأييده المطلق لجميع الشعوب المكافحة وطالب باستقلال الجزائر.⁽⁶⁾

2/ ساقية سيدي يوسف عنصر مهم في تدويل القضية الجزائرية:

لقد أدى توتر العلاقات الفرنسية التونسية والفرنسية المغربية، وتغيير الاتحاد السوفيياتي لموقفه من الثورة الجزائرية وإعلانه بمطالبة استقلال الجزائر عقب العدوان الثلاثي على مصر 1956، بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مراجعة سياستها في منطقة المغرب العربي، وتوضيح موقفها من القضية الجزائرية⁽⁷⁾، ومن المعالم التي تبين هذا التحول ما يلي:

- تقديم المساعدات المالية للمغرب وتونس.
 - مساعدة تونس وإمدادها بالأسلحة عام 1957.
 - المساعي التي بذلتها بعد أزمة ساقية سيدي يوسف سنة 1958 لإعادة العلاقات الفرنسية التونسية.
- وتتضح هذه المعالم بصورة أدق عقب التصريح الذي أدلى به "جون فوستر دلاس" (John Foster Dulles) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ندوة صحفية خصصها لحادثة ساقية سيدي يوسف، حيث قال: "إن هذا الحادث يدل دلالة قاطعة على أنه يصعب فصل القضية الجزائرية عن قضيتي تونس والمغرب..."، هذا التصريح أنبأ بتحول ملموس في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء المشكلة الجزائرية.⁽⁸⁾
- ويرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقضية الجزائرية بعد فشل السلطات الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية، وإلى اقتناع أمريكا بالثروات المعدنية والبتروولية للصحراء الجزائرية، ورغبتها في الحفاظ على أمن واستقرار قواعدها العسكرية بدول المغرب العربي، بالإضافة إلى أنها كانت ترفض تغلغل نفوذ عبد الناصر إلى دول المغرب العربي ودخول دولة الكتلة الشرقية إلى المنطقة حتى لا تتعرض مصالحها للخطر.⁽⁹⁾

3/ توتر العلاقات التونسية الفرنسية وتحول بورقيبة باتجاه أمريكا:

إن المتتبع للعلاقات التونسية الفرنسية، يلاحظ أنها عرفت الاستقرار خلال السنوات الأولى من استقلال تونس. وهذا راجع لكون أن الحكومة التونسية قد ارتبطت مع فرنسا باتفاقيات حولت لها تسيير الشؤون الخارجية لتونس، غير أن هاته العلاقات سرعان ما عرفت تبدلات وتغييرات بدءا من عام 1957، نظرا لبروز عوامل طرأت

على مسرح العلاقات الدولية، منها أن الاتحاد السوفياتي غير موقفه اتجاه القضية الجزائرية، ونفس الخطوة قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية حين إعادة مراجعة سياستها بالمغرب العربي وفي تعاملها مع القضية الجزائرية.⁽¹⁰⁾

فاتساع صدى الثورة الجزائرية وتطورها السريع بعد مؤتمر الصومام 1956 وامتدادها على الحدود التونسية والمغربية، كقواعد خلفية لجيش التحرير الوطني، أثر على علاقات تونس والمغرب مع فرنسا، وظهر هذا بوضوح في تونس التي تأثرت بشكل مباشر بما يجري في الجزائر، بعد أن سمحت للجانين الجزائريين الفارين من القمع الفرنسي وبعض فرق جيش التحرير الوطني التي كانت غالبا ما تلتحق بالأراضي التونسية لتزود بما تحتاجه من سلاح ونقله إلى داخل التراب الوطني، هذا ما جعل فرنسا تحتج بشدة على النظام التونسي حيث قامت بقطع معونتها المالية والاقتصادية على تونس وفسخت الاتحاد الجمركي الموقع بين البلدين وامتنعت فرنسا عن تقديم أي نوع من أنواع الأسلحة إلى تونس بما في ذلك الأسلحة الخفيفة الخاصة بالشرطة.

وازدادت العلاقات التونسية الفرنسية تأزما عندما قام سلاح الجو الفرنسي بالجزائر، بقصف المدنيين العزل في قرية ساقية سيدي يوسف خلال شهر فيفري 1958⁽¹¹⁾ بحجة ملاحقة فرق جيش التحرير الوطني داخل الأراضي التونسية، وكان رد فعل السلطات التونسية سريعا حين بادرت إلى طرد خمسة قناصل فرنسيين من أهم المدن التونسية، وضربت حصار على الثكنات العسكرية الفرنسية بتونس، وأصبحت تونس منذ هذا التاريخ تطرح بإلحاح موضوع تصفية القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة بالأراضي التونسية.⁽¹²⁾

إن تسارع الأحداث عقب أزمة ساقية سيدي يوسف قد أفاضت الكأس في علاقات تونس مع فرنسا والذي أدى إلى تدخل مجلس الأمن الذي قرر إرسال وفد إنجليزي -أمريكي برئاسة ميرفي Murphy وبيلي Beely لإعادة العلاقات بين فرنسا وتونس⁽¹³⁾، لكن الأزمة ظلت قائمة بين البلدين إلى غاية مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم ماي 1958 الذي أنهى الأزمة وفق مقترحات التسوية المقدمة من طرف أصحاب المساعي الأمريكيين والإنجليز.⁽¹⁴⁾

فالملفت للانتباه أن تخلي فرنسا عن إعانة تونس بالمال والسلاح كان جوهر الخلاف الذي وقع بين تونس وباريس والذي تعود جذوره إلى ما قبل أزمة ساقية سيدي يوسف وكان سببا في توتر العلاقات ما بين البلدين وهو الأمر الذي جعل النظام التونسي يبحث عن مصادر أخرى للمال والسلاح وكانت الظروف الدولية المناسبة لتونس لتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل نحو بريطانيا لطلب المساعدات المالية، وكان لها ذلك عام 1957، عندما منحت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة لتونس.

غير أن هذه المعونة شكلت لفرنسا موضوع احتجاج داخل منظومة الحلف الأطلسي وبالتالي دخل الحلف في أزمة بين أعضائه، وبادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبرير موقفها أمام فرنسا بأنه يهدف إلى منع تونس من التحول باتجاه الكتلة الشرقية لاستيراد الأسلحة وبالتالي "فقدان صديق معروف بحبه للغرب"، كما حدث في بعض البلدان العربية الأخرى⁽¹⁵⁾، لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى وقت قريب يدعمان فرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية عن طريق منظمة الحلف الأطلسي بطرق مباشرة وغير مباشرة وتمثل هذا الدعم في المساعدات العسكرية والدبلوماسية في جلسات مجلس الأمن بالأمم المتحدة، فمن خلال هذا التغيير المفاجئ لعلاقات تونس مع فرنسا تبين أن تونس أصبحت بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية بالدولة المهمة حيث اعتبرتها جبهة أمامية ضد الشيوعية، وأن الحبيب بورقيبة هو النموذج الذي يحقق مطامح المشروع الأمريكي في المغرب العربي وفي العالم الثالث.⁽¹⁶⁾

وفي نفس الوقت فإن التوجه الجديد لسياسة تونس الخارجية جعلها تتحرر تدريجيا من ضغوطات فرنسا وبالمقابل كذلك فإنها قد تماطلت عليها المعونات الأمريكية خاصة بين سنتي 1957-1961 حيث بلغ مجموع ما قيمته 239.2 مليون دينار، منها حوالي 80% في شكل هبات و 20% في شكل قروض وللدلالة على أهمية هذه التمويلات فقد مثلت 47% من جملة الاستثمار الخام الإجمالي في الفترة المتراوحة بين 1957 - 1961⁽¹⁷⁾ والظاهر كذلك أن ابتعاد النظام التونسي خلال هذه المرحلة عن فرنسا جعله يظهر بعض المواقف الإيجابية اتجاه الثورة الجزائرية، خاصة بعدما أصبحت لها علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

4/ اختطاف قادة الثورة وتوتر العلاقات الفرنسية المغربية.

لقد ارتبط المغرب الأقصى هو الآخر مع فرنسا باتفاقيات ملزمة خولت لها تسيير شؤون المغرب في مجالات الدفاع والخارجية حيث أسندت للجيش الفرنسي مهمة تكوين الجيش الملكي المغربي على النمط الفرنسي وبموجب هذه الاتفاقية أبقّت فرنسا على بعض قواتها في المغرب⁽¹⁸⁾ إضافة إلى هذا فإن المغرب كانت متواجدة على أراضيها كذلك قواعد عسكرية أمريكية، تم إنشاؤها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية بإنشاء قاعدة بحرية في القنيطرة بالقرب من الرباط ثم غيرت استراتيجيتها وعوضت هذه القاعدة البحرية بقاعدة جوية⁽¹⁹⁾، ومع مطلع الخمسينات من القرن الماضي أتمت الولايات المتحدة الأمريكية تجهيزها للقاعدتين الجويتين بشكل يسمح باستغلالهما للعمليات العسكرية في أي طارئ والقاعدتين متواجدتين بسيدي سليمان والنواصر.⁽²⁰⁾

وسنلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتكفل بمشاكل المغرب المالية بعد الأزمة التي اعترت العلاقات المغربية الفرنسية عقب عملية اختطاف قادة الثورة الجزائرية وهم متوجهون إلى تونس عبر الخطوط الجوية الملكية المغربية⁽²¹⁾، هذا الحادث تسبب في تدهور الأوضاع في المغرب، حيث انتفضت الجماهير المغربية ضد هذه القرصنة الجوية واعتبرتها اعتداء على السيادة الوطنية المغربية، فراح تهاجم ممتلكات الفرنسيين وتقوم بتنفيذ عدة اغتياالات في صفوفهم خاصة في منطقة مكناس هذه الأحداث زادت في تعميق الخلاف بين فرنسا والمغرب وسارعت فرنسا إلى تجميد مساعداتها المالية الموجهة للمغرب الأمر الذي جعل هذا الأخير يتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليطلب منها إعانة مالية لدفع أجور الموظفين، وبلغت قيمة الإعانات الأمريكية للمغرب سنة 1957 حوالي 20 مليون دولار ارتفعت عام 1959 إلى حوالي 40 مليون دولار.⁽²²⁾

ملحق

مقتطفات من البيان المشترك الذي أصدره ستة عشر عضوا من الكونغرس الأمريكي في 3 أوت 1959 يعربون فيه عن انشغالهم بالحالة في الجزائر¹

نص البيان

نحن الموقعين أدناه أعضاء مجلس النواب والشيوخ نتابع باهتمام شديد الحرب في الجزائر التي ستدخل عامها السادس. نذكر بالقرارين اللذين نطقت بهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورات المتعاقبة لسنة 1957، بأنه لا بد من إيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل لإنهاء النزاع طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

نعترف بحق الشعب الجزائري، ككل الشعوب، في تقرير المصير والاستقلال ولتحقيق هذا الحق، آلاف الجزائريين يموتون شهريا وآلاف أخرى من اللاجئين في أجزاء أخرى من شمال إفريقيا وأماكن أخرى، ويبقى الوضع الراهن في الجزائر يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين.

وعليه نقترح على حكومتنا الأمريكية أن تتولى المبادرة وتعمل على إنهاء النزاع بطريقة عادلة، وليس ذلك من أجل أسباب سلمية وخيرية فقط، بل من أجل إقامة علاقات طيبة بين الجزائر الحرة والشعب الأمريكي وحكومتيهما في السنوات القادمة.

نوصي بلدنا أن يستعجل حليفنا، فرنسا، أن تدخل في مفاوضات لإيقاف النزاع.

نحن بلدنا ألا يتمتع مرة أخرى عن التصويت في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، مثلما فعل في الدورة الثالثة عشر، عن قرار مسئول يبحث على مواصلة المفاوضات للوصول إلى حل ينهي النزاع.

نوصي بلدنا أن يقوم بتوفير بعض المواد الغذائية الفائضة للاجئين الجزائريين، ويقدم بعض المنح للطلبة الجزائريين، ونحث حكومتنا ووكالاتها ومواطنيها أن يستمروا في مساعدة هؤلاء اللاجئين. وهكذا لا نبقي صامتين أمام هذه الحرب المأساوية في الجزائر، ونطالب علانية على إجراء مفاوضات سلمية الآن بين الطرفين المعنيين.

¹ - تايليت (علي)، "مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 163، الجزائر 2000. نقلا عن.

Alwan Mohamed, Algeria before the United Nations.

New York: Robert Speller and Sons. 1959.

الهوامش

- 1- حربي (محمد)، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، سلسلة صاد، الجزائر 1994. ص 07.
 - 2- بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 1996. ص ص 277-278.
 - 3- الميلي (محمد)، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984. ص 27.
 - 4- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 278.
 - 5- حول موقف الاتحاد السوفياتي اتجاه القضية الجزائرية، أنظر :
 - HARTMUT (ELSENHANS), LA GUERRE DALGERIE (1954 - 1962) LA TRANSITION DUNE FRANCE À UNE AUTRE LE PASSAGE DE LA IV A LA V REPUBLIQUE, PUBLISUD 1999. P125-132.
 - 6- قنان (جمال)، "تشكيل الحكومة المؤقتة، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، السنة الثانية، العدد 4، المتحف الوطني للمجاهد، 1996. ص 7-32.
 - 7- تاييلت (علي)، "مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 163، الجزائر 2000. ص 18-26.
 - 8-WALL (IRWIN), LES ETATS UNIS, LA GRANDE BRETAGNE ET L'AFFAIRE DE SAKIET, SIDI YOUSSEF, REVUE DHISTOIRE DIPLOMATIQUE, N° 3/4 1996. P 67.
- وانظر كذلك :
- المجاهد (جريدة)، "هل هناك تحول في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر؟"، عدد 18، 15 فيفري 1958. ص 02. وانظر أيضا الملحق المرفوق في آخر المقالة.
 - 9- سعد (فايزة)، سنوات الدم تجربة الثورة الجزائرية، الروز اليوسف، جانفي 1989. ص 146.
 - 10- العقاد (صلاح)، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977. ص 118.
 - 11- حول عمليات القصف أنظر:

- LECHO DALGER, LE 09/01/1958 .
- LECHO DALGER, LE 10/02/1958.
- LECHO DALGER, LE 12/02/1958.
- LECHO DALGER, LE 13/01/1958.
- LECHO DALGER, LE 19/01/1958.

- L ECHO D 'ALGER, LE 17/01/1958.

12- BELQHODJA (TAHER), **LES TROIS DECENNES BOURGUIBA (TEMOIGNAGE)**, EDITION ARCANTERES, PUBLISUD, 1998. P04.

13- حول بداية المساعي الأمريكية الإنجليزية لتسوية النزاع الفرنسي التونسي إثر قصف ساقية سيدي يوسف أنظر:

- LE MONDE 12/02/1958.

14- WALL (IRWIN), LES RELATION FRANCO - AMERICAINE ET LA GUERRE D-ALGERIE (1956 - 1960), REVUE D'HISTOIRE DIPLOMATIQUE N° 1, EDITION A PEDONE 1996.P307

15- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص. 119.

16- WALL (IRWIN), op-cit, P309.

17- المنتصر (عدنان)، "الخلافات الحزبية والنقابية في تونس المستقلة، صراعات القيادات أم صراع برامج؟"، مجلة الكراسات التونسية، العدد 164، جامعة تونس 1993. ص 11-16.

18-CHOIX (CR) (GENERAL BRUNO), LA FRANCE ET LA RECONSTITUTION DE L-ARMEE TUNISIENNE EN 1956, REVUE D'HISTOIRE DIPLOMATIQUE. N3/4 EDITION A PEDONE, 1996. P288.

19- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نيقولا زيادة، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1963، ص 240.

20- نفسه، ص 240.

21- البجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق 1965. ص 244.

22- روم لاندو، مرجع سابق، ص 40.